الحوافز الضريبية واثرها في دعم الطاقة المتجددة

م.م حسين عواد محيميد
الكلية التقنية الهندسية/ كركوك
hussein.auwad25@ntu.edu.iq

Tax Incentives and Their Impact on Supporting Renewable Energy

Asst. Lect. Hussein Awad Mhaimeed

المستخلص

ان التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم نحو الطاقة المتجددة كوسيلة رئيسية لمواجهة التغيرات المناخية وتقليل انبعاثات الغازات الدفينة، اذ يبرز دور التشريعات البيئية في توجيه ودعم الطاقة المتجددة والتحول نحو مصادر الطاقة النظيفة، اذ ان خطورة التلوث البيئي قد شغلت الكثير من العقول لغرض الوصول إلى افضل الوسائل لتخفيض مستوى التلوث الى الحد الممكن، ومن بين هذه الوسائل هي الحوافز الضريبية وما تشتمل عليه من أدوات مختلفة في دعم الطاقة المتجددة، فقد عانت البيئة العراقية من العديد من المشاكل لأسباب متعددة اهما النمو السكاني المتزايد، وغياب استخدام التكنولوجيا الحديثة في معالجة التلوث الذي تسببه تنمية القطاعات المختلفة، الامر الذي ترك اثار سلبية في البيئة العراقية، وهذا ما دفعنا لدراسة الحوافز الضريبية وبيان دورها في دعم الطاقة المتجددة، اذ يركز البحث على مدى تأثير الحوافز الضريبية الاتجاه نحو استخدام الطاقة المتجددة في العراق وماهي اهم المعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق الطاقة النظيفة بالرغم من امتلاك العراق للمقومات الاساسية التي تدعم هذا التوجه.

الكلمات المفتاحية: الحوافز الضريبية، الطاقة المتجددة، الاعفاءات الضريبية، التشريعات البيئية.

Abstract

The world is witnessing rapid transformations toward renewable energy as a primary means of addressing climate change and reducing greenhouse gas emissions. In this context, the role of environmental legislation emerges as a crucial factor in directing and supporting the transition toward clean energy sources.

The gravity of environmental pollution has occupied many scholars in their pursuit of the best methods to minimize pollution levels. Among these methods are tax incentives and their various tools used to support renewable energy .The Iraqi environment has suffered from numerous problems due to several factors, most notably rapid population growth and the lack of modern technology in treating pollution caused by development across various sectors, which has left negative impacts on the Iraqi ecosystem. This has prompted us to study tax incentives and demonstrate their role in supporting renewable energy. This research focuses on the extent to which tax incentives influence the shift toward renewable energy in Iraq, and identifies the key obstacles standing in the way of clean energy, despite Iraq possessing the fundamental requirements to support this transition.

Keywords: Tax Incentives, Renewable Energy, Tax Exemptions, Environmental Legislation.

المقدمة

الهدف الاساسي للسياسة الضريبية هو تحقيق اهداف مالية بالإضافة الى توجيه دفة النشاط الاقتصادية على وجه الخصوص وكذلك تحقيق اهداف اجتماعية، الا ان تلك السياسة تتضمن بعض الاساليب لدعم او ابعاد بعض الانشطة، ومن اهم هذه اساليب هي سياسة الامتيازات او الحوافز الضريبية التي تمثل اعفاءات

دائميه او مؤقتة المقررة في القوانين الضريبية بما يحقق الوصول او الاستخدام الكامل للموارد البشرية، وبالتالي زيادة حصيلة الايرادات ورفد الخزينة العامة للدولة لغرض تنفيذ سياستها المالية لتحقيق اهدافها الاقتصادية ودعم التنمية المستدامة، ومما لاشك فيه ان هو ان هو أن نظام الحوافز الضريبية يتم تصميمها في أطار السياسة العامة للدولة، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية على حد السواء، وان تعدد انواع الحوافز الضريبية يؤدي بالنهاية الى اهمية الاختيار بين تلك الانواع المختلفة بالرغم من بعض التعقيدات الي قد تواجه تطبيق الحوافز.

اشكالية الدراسة: تشكل البيئة المستدامة تحدياً مهماً وان دعم الاستدامة يمثل خطوة اساسية في معالجة هذه الاستدامة، اذ ان اشكالية الدراسة تتمحور حول الدور الذي تلعبه الحوافز الضريبية في دعم الطاقة المتجددة، اذ ان الضرائب تعد اداة للسياسة العامة في الدولة يمكنها دفع استهلاك الطاقة المستدامة في صناعات محدودة، خصوصاً في بعض الدول التي ما زالت تستخدم مصادر الطاقة الاحفورية.

اهمية الدراسة: تعد الطاقة المتجددة اليوم من ابرز الامور التي تلاقي اهتمام من قبل كافة المعنيين على مختلف الاختصاصات، اقتصاديين، سياسيين، وقانونيين، بسبب الحاجة البشرية لهذه النوع من الطاقة والتي تحل بديلة عن الطاقة الاحفورية التقليدية وما يصاحبها من اثار سلبية، وان اهمية الدراسة تكمن في بيان مدى فاعلية الحوافز الضريبية في دعم المنتجات الصديقة للبيئة المستدامة، بالإضافة احتمالية بيان اقتراح نماذج أكثر فعالية للحوافز الضريبية تساهم في تشجيع المنتجات المستدامة، وبيان ماهي المعوقات التي تحول دون استخدام الطاقة المتجددة في بعض الدول كالعراق مثلاً رغم توفر الامكانيات الكبيرة للأخذ بها كالمساحات الشاسعة والرياح القوية.

منهجية الدراسة: تستند دراستنا على المنهج التحليلي لبيان ماهية الحوافز الضريبية ومدى فاعليتها في دعم الطاقة المستدامة، بالإضافة الى تحليل بعض النصوص القانونية في التشريعات العراقية التي تدعم الحفاظ على البيئة، بالشكل الذي يخدم اهداف الدراسة، والاخذ بالمنهج المقارن في بعض الاحيان لبيان اوجه التشابه والاختلاف في بعض الحوافز التي تمنحها دول اخرى في مجال دعم الطاقة المتجددة.

هيكلية الدراسة:

المبحث الاول مفهوم الحوافز الضريبية والطاقة المتجددة

المطلب الاول ماهية الحوافز الضريبية وانواعها

المطلب الثاني ماهية الطاقة المتجددة وصورها

المبحث الثاني فاعلية الحوافز الضريبية في دعم الطاقة المتجددة

المطلب الاول دور الحوافز الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الثاني معوقات نجاح الحوافز الضريبية في دعم الطاقة المتجددة.

المبحث الاول

مفهوم الحوافز الضريبية والطاقة المتجددة

ان التحديات التي تفرضها البيئة كتغير المناخ واستنزاف الموارد تعد من الامور الملحة التي تشغل بال الكثير من المتخصصين في اغلب المجالات، الامر الذي دفعهم لتنبي مواقف بغرض التخفيف من اثارها، وتعد الحوافز الضريبية احد الأدوات المهمة ان لم تكن الحاسمة في تعزيز وانتشار الطاقة الصديقة للبيئة لما من دور بارز في انتشارها، اذ يمكن للحوافز الضريبية تشجيع الشركات والمستهلكين من خلال خفض التكاليف المرتبطة في انتاج وتطوير واستهلاك التقنيات الخضراء وبالتالي ودفعهم نحو التحول الى الممارسات الصديقة للبيئة المستدامة، ولغرض لبيان ما المقصود بكل من الحوافز الضريبية والطاقة المتجددة من حيث التعريف والانواع ارتئينا تقسيم المبحث الى مطلبين، المطلب الاول ماهية الحوافز الضريبية وانواعها، اما المطلب الثاني لبيان ماهية الطاقة المتجددة وانواعها.

المطلب الاول

ماهية الحوافز الضريبية وانواعها

اولاً: التعريف بالحوافز الضريبية: تعرف بانها من الادوات السياسية التي تستخدمها الحكومات لغرض تشجيع أنشطتها الاقتصادية او في جذب الاستثمارات بغرض تقليل المسؤولية الضريبية للأفراد أو الشركات، وتهدف الحوافز الضريبية غالبًا الى تحفيز النشاط الاقتصادي أو في جذب الاستثمارات الأجنبية او لتعزيز التقدم التكنولوجي أو لدعم بعض الأنشطة الاجتماعية كالتبرعات الخيرية، ومن خلال هذه الامتيازات المالية

- الحوافز الضريبية- يمكن للدولة اعادة توجيه رؤوس الاموال وخلق اقتصاد تنافسياً(Al-Sayegh, 2025) ، او بعبارة اخرى فالحوافز الضريبية يراد بها بانها النظام الذي يصمم في اطار السياسة المالية للدولة لغرض تشجيع الاستثمار والادخار بما يؤدي الى نمو الانتاج وزيادة المقدرة التكليفية للاقتصاد القومي، ورفع حصيلة الضرائب نتيجة قيام المشروعات الجديدة او توسيع القائمة منها، وبهذا فان تحليل الحوافز الضريبية لا يخرج عن كونه تحليلا للضرائب على المشروعات، فاذا كان كل نظام ضريبي يرتب اثارا تلقائية غير مقصودة فالحافز الضريبي ما هي الا اداة من الادوات التي تستخدم لتحقيق الاثار المستهدفة (Murad, 2019) ، اذ ان الحوافز عادة ما استخدامها من قبل الدولة والهيئات العامة كأداة للتوجيه النشاط الاقتصادي او لتنمية القطاعات المهمة في حياة الافراد، كذلك ينظر للحوافز الضريبية كأداة لتنمية الخطط الانتاجية لغرض سد حاجات المواطنين وتعظيم حجم الصادرات، ويتمثل نظام الحوافز الضريبية بإعفاء او تخفيض العبء الضريبي على بعض البضائع او المستثمرين وذلك بمنحة اجازة ضريبية لمدة محدودة او على صورة اعفاء تمام، كإعفاء العاملين من ضريبة الدخل عن المشاريع التجارية والصناعية على سبيل المثال، فهي وسيلة غير مباشرة لتدخل الدولة عن طريق سياسة محددة لغرض توجيه وتحقيق اهداف الدولة في بعض المجالات وفي اطار سياستها المالية، اذ فالحوافز الضريبية تعني تنازل الدولة عن جزء او كل حقها في مبلغ ضريبي واجب السداد بسبب قيامة بنشاط معين تسعى الدولة لتحقيقه ودعمه(Abdul-Ridha, 2023) ، ومن هذا المنطلق يمكن تعريف الحوافز الضريبية بأنها مجموعة الادوات والامتيازات التي تتبعها الدولة في اطار سياستها المالية لأحداث اثار إيجابية وتوجيه بعض النشاطات التي ترغب بها وتحقيق اهدافها كدعم الطاقة المتجددة.

ثانياً: انواع الحوافز الضريبية: ان فلسفة الحوافز الضريبية تختلف فاعليتها في تحقيق الاهداف باختلاف حجم ونوع الحوافز الممنوحة وتأخذ الحوافز الضريبية اشكالاً وانواعاً مختلفة لعل اهمها ما يلي:

١- الاعفاءات الضريبية: تعد من اهم اشكال الحوافز الضريبية وأكثرها انتشاراً في الدول لتحقيق اهدافها بسبب دورها الكبير في حماية البيئة من التلوث، اذ ان تطور نظرية الضريبية قد اتسع ليشمل الاعفاءات الضريبية التي كانت مخالفة لمبدأ العدالة في الامس لتصبح اليوم وسيلة لإقرارها، اذ تقرر الدول اعفاءات ضريبية مختلفة في نطاق سريان الضرائب فتعمد التشريعات في نصوصها الى منح بعض الاعفاءات وفقاً للظروف او لاعتبارات اقتصادية و اجتماعية و سياسية وبيئية(Al-Zubaidi, 2008) ، اذ ان سلطة الدولة في منح الاعفاء ليست تقديرية بل هي سلطة مقيدة في منح الاعفاء وفقاً لمبدأ قانونية الضريبية الذي نص عليه دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، في فرضها وتعديلها وجبايتها والاعفاء منها، كما نص على كفالة الحد الادنى اللازم للمعيشة على ان ينظم ذلك بقانون (Iraq Republic Constitution, 2005)، ومن هذا المنطلق يعرف الاعفاء الضريبي بان (كل دخل خاضع للضريبية سواء كان الشخص طبيعي ام معنوي واستثنى بنص القانون بشكل كلي او جزئي لتحقيق اهداف الدولة النابعة من مضمون فلسفتها السياسية) ,Al-Zubaidi) (2005، فالأصل هو سريان الضريبة على جميع الاشخاص الا ان المشرع قد يجد ضرورة للخروج عن هذا الاصل فيستثني بعض المكلفين من تحمل عبء الضريبة المفروضة عن طريق الاعفاء وفق ضوابط محدد لغرض تحقيق اهداف معينة سواء كان شخصاً طبيعياً مقيم او غير مقيم او شخصاً معنوياً بشكل كلي او جزئي ولفترة دائميه ام مؤقتة وذلك لتحقيق اغراض اقتصادية او اجتماعية، وبكل الاحوال فأن تقرير نوع الاعفاء ومقصده يتأثر بشكل او باخر بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في البلد.

٢- الاجازة الضريبية: يمنح هذا الشكل من الحوافز الضريبية للمشروعات الاستثمارية للسنوات محدودة في بداية حياتها الانتاجية، واتساق مع ذلك فان الاجازة الضريبية يمكن الاستفادة من دورها الهام في التأثير على حجم الاستثمارات كيفية توزيعها بين القطاعات المختلفة، فعند تنازل الدولة عن حقها في تحصيل الضريبة وذلك لغرض تحقيق بعض الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفق خطة تستطيع من خلالها تحقيق اغراضها الايجابية مما يعود على الدولة بالنفع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة التي تريدها الدولة(Murad, 2019) ، وجدير بالذكر فان الاجازة الضريبية تعتبر من الاعفاءات المؤقتة التي تمنح عادةً للمشروع الاقتصادي حيث لا يطلب من الممول دفع ضريبة عن الايرادات والارباح التي يحققها عن نشاط معين خلال فترة محدودة من الزمن تتراوح في الغالب بين ثلاث وعشر سنوات ، ويعد هذا النوع هو الشكل الغالب واكثرها انتشارا ، ويهدف الى تنشيط الاستثمار والتأثير على حجمه ونمط توزيعه بين القطاعات المختلفة ، كما تقلل المخاطر التي يتحملها المستثمر قياسا للاستثمارات الجديدة وتزيد العائد الصافي ، وتحقيق سيولة ذاتية للمشروعات التي تتمتع

بها، خاصة المشروعات التي تحقق ارباحا في بداية حياتها الانتاجية، مما يشجع المستثمر على الاستثمار في الدولة التي تعطى هذا الحافز (Abdul-Ridha, 2023)، وهذا ما ذهب اليه المشرع الضريبي العراقي في الاعفاءات لأغراض اقتصادية، وذلك لغرض تنشيط القطاع الاقتصادي وتنيه مفاصلة وابرز الاغراءات التي قدمها المشرع الضريبي في قانون ضريبة الدخل لأصحاب رؤوس الاموال هي اعفاء الانشطة الاقتصادية من الخضوع للضريبية لغرض تحفيز اصحاب عوامل الانتاج للاستثمار فيها والمساهمة في احداث التنمية الاقتصادية المنشودة من قبل الدولة بالشكل الذي ينسجم مع فلسفتها العامة، وابرز ما جسده المشرع الضريبي في هذا المجال هو اعفاء دخل الفنادق من الدرجات الممتازة والاولى المقامة في بغداد وفي المحافظات، واعفاء مراسلي المصارف المحلية في الخارج، كما اعفى الارباح الناجمة للمكلف من حقول الدواجن والمفاقس التي يمتلكها او يديرها (Iraqi Council of Representatives, 1982)، كما ان قانون الاستثمار النافذ نص على جملة من الاعفاءات التي تخص المشروع الحاصل على اجازه استثمارية لمدة ١٠ سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري مع عدم شمول الإعفاءات من الرسوم الكمركية (Iraqi Council of Representatives, 2006).

المطلب الثاني

ماهية الطاقة المتجددة وصورها

اولاً: التعريف بالطاقة المتجددة: هناك طاقات معروفة للبشرية منذ أقدم العصور ،مثل الشمس والماء والريح، ولكن الشعوب جهلت قيمتها الحقيقية، اذ ان الطاقات المتجددة اصبحت مصادرًا الطاقة المحركة في هذا العصر فالعلماء يفتحون كل يوم بابًا من أبوابها وإذا لم يعثروا على بغيتهم في باطن الأرض أو أعماق البحار، فإن لهم طرقهم الرائعة في استخلاصها من الشمس أو الهواء أو الماء، وفى العصر الحديث، فإن جزءاً كبيرًا من الاستهلاك العالمي للطاقة يتكون من الوقود الأحفوري (النفط والغاز)، وذلك لتواجدها بوفرة ورخص سعرها وسهولة استخدامها ولتطور التقنيات التي تعتمد عليها(Ramadan, 1988) ، ومن هذا المنطلق فأن الطاقة المتجددة وان تعددت تسمياتها (المستدامة أو البديلة) فهي تعبير اقتصادي للدلالة على مصادر الطاقة الجديدة في المجتمعات الصناعية التي بإمكانها أن تحل مكان الوقود الاحفوري، والتي تعد من الأولويات المجتمع الدولي في محاولة حماية البيئة الطبيعية والتشجيع على الحد من التلوث عن طريق ايجاد ووسائل بديلة تساعد على تحقيق البيئة المستدامة، والتي تعرف بأبعادها المتعددة بمعنى تلبية حاجات الحاضر دون المساس بحاجات الاجيال القادمة، مما يستوجب الحفاظ على الأصول الموجودة أو تقليل استهلاكها بالرغم قلة الموارد الطبيعة ومحدوديتها-Al) (Aani, 2021، وتعرف الطاقة المتجددة فقهاً بانها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية المتجددة باستمرار بمعنى الطاقة التي لا تنفذ، وتعرف ايضاً بانها الطاقة الكهربائية المستمدة من الموارد الطبيعية المتجددة تلقائياً وبشكل ودوري كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية وطاقة الحرارة الجوفية والطاقة المائية (Al-Jamal, 2013)، واما برنامج الامم المتحدة لحماية البيئة فقد عرفها بأنها عبارة عن طاقة لا تمتلك مخزون ثابت أو محدود لمصدرها في الطبيعة لكنها تتجدد بشكل دوري واسرع من وتيرة استهلاكها وتكون بخمسة انواع منها الكتلة الحيوية وأشعة الشمس والرّياح والطاقة المائية وطاقة باطن الأرض(Talbi, 2008) ، وبهذا يمكننا القول بان الطاقة المتجددة هي التي نحصل عليها من التيارات التي يظهر وجودها في الطبيعة بشكل تلقائي ودوري، وتلعب الطاقة المتجددة دور مهم في تحقيق أمن الطاقة الوطني ودعم إنتاجها محلياً في ظل الاستهلاك المتزايد للطاقة الكهربائية وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويفترض في العراق ان تحتل مشاريع الطاقة المتجددة وطرق تطويرها الاولوية القصوى بعد تطوير مشاريع إنتاج الكهرباء التقليدية وظل القضايا البيئية التي تتعلق بتغير المناخ، ومن أهم القضايا المتعلقة بالطاقة، اذ ان الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة يشكل أحد العوامل التي تساهم مساهمة فعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، من خلال توفير مصادر طاقة بديلة ونظيفة وبالتالي موارد اقتصادية للبلد وامتصاص البطالة بما توفره من فرص عمل، ولعل التجربة الصينية في الامن الطاقوي والتي تعتبر مسألة محورية في التخطيط لها وعدم تركها لقوى السوق وكان هاجس تأمين إمدادات الطاقة بالنسبة للصين الذي يظهر في اعادة هيكلة قطاع الطاقة بأكمله في الخطة الخماسية للتنمية، والتي ركزت فيها الحكومة على تطوير القدرات الإنتاجية المحلية لمصادر الطاقة(Tayyeb, 2019) ، وفي العراق وفي ظل امتلاكه لأفاق واعدة في استثمار الطاقة المتجددة واستخدامها بشكل تدريجي بدلا مصادر الطاقة الأحفورية (النفط والغاز) عن طريق إدخال أشكال متنوعة من الطاقة المتجددة بما يضمن دعم التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة، اذ ان العراق يمتلك إمكانات مختلفة في مجال

مصادر الطاقة المتجددة، بالرغم من الامكانية المحدودة في مجال الطاقة الكهرومائية، وتتناقص الفرص بسبب انخفاض الموارد المائية، وغياب السياسة المائية التي تفرض على الدول المجاورة اطلاق حصص مائية مناسبة لمتطلبات العراق الزراعية والصناعية والاقتصادية المختلفة، الا ان العراق يمتلك أمكانية كبيرة في مجال الطاقة الشمسية رغم التأخر في استثمارها نسبة لدول المنطقة في استغلال هذا المجال، اذ يتميز العراق بجو مشمس اغلب أيام السنة وبمعدلات إشعاع عالية، وهذا بجعله مناسباً لتشجيع نصب منظومات الألواح الشمسية سواء على المستوى المنزلي أو المستوى الإنتاجي بشكل اكبر، اما في مجال طاقة الرياح فيتمتع العراق بمكانة مناسبة للاستثمار الاقتصادي في هذه الطاقة(Salih, 2021) ، وان توجه المشرع العراقي في قانون وزرارة الكهرباء محمود في شأن الطاقة المتجددة والذي نص على دعم وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة في مختلف المجالات (Iraqi Council of Representatives, 2017)، والزام الوزارة لغرض الاستثمار في قطاع الكهرباء بفتح فرص استثمارية للقطاع الخاص والتشجيع على بناء محطات تعمل على الطاقة المتجددة (Iraqi Council of Representatives, 2017)[1].

ثانياً: صور الطاقة المتجددة: تعدد صور الطاقة المتجددة وأبرزها ما يأتي:

١- الطاقة الشمسية: تعد الشمس المصدر الاساسي للطاقة والتي تعبر ذات مخزون لا ينفذ، كما يمكن استغلالها وتحويلها الى طاقات متعددة الاستخدامات في الحياة اليومية، وتعد من اهم مصادر الطاقة المتجددة والبديلة للطاقة التقليدية، ويمكن الاستفادة منها عن طريق الضوء والحرارة التي تصدرها الشمس التي تشع طاقة هائلة تنتج عنها سلسلة من التفاعلات النووية التي تحدث داخلها، لذا تعد من اكبر مصادر الطاقة النظيفة التي عرفتها البشرية بالرغم من محدودية الاستفادة منها فهي لا تسبب انبعاثات مضره للبيئة (Al-Jabbara, 2012)، لهذا فان دول عديدة تهتم بتطوير مصادر هذه الطاقة وتجعلها من ضمن اهدافها التي تسعى الى تحقيقها عن طريق استخدامها في عديد من التطبيقات، كما هو الحال في دولة الامارات العربية المتحدة التي تعمل على توفير معظم الطلب على الكهرباء من الطاقة الشمسية التي كانت حتى عام ٢٠٠٩ سادس الدول المصدرة لانبعاثات ثنائي اوكسيد الكاربون للفرد الا انها تخطط لتوليد الغالبية العظمى من طاقتها الكهربائية بحلول عام ٢٠٥٠ من مصادر الطاقة الشمسية (Wikipedia, 2024) .

٢- طاقة الرياح: وتعد الرياح من المظاهر الناتجة بشكل غير مباشر عن الطاقة الشمسية التي ترفع بدورها درجة حرارة طبقات الفضاء والتي لا تكون بدرجة حرارة واحدة كل مكان، انما في طبقات مختلفة الارتفاع، وتعتبر طاقة الرياح من الطاقات هائلة التي يمكن بواسطتها الحصول على ملايين من وحدات الطاقة، ويتم عن طريقها تحويل الرياح الى طاقة كهربائية عن طريق تدوير دواليب الطواحين، وتم الاستفادة من هذه الطاقة كأول وحدة تجريبية في الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٣١، كما اقيمت محطة غي الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٤٢، وبهذا اصبحت طاقة الرياح هي الاسرع في النمو على المستوى العالمي في مجال استخدامها(Ramadan, 1988) ، ومن هذا المنطلق يمكن الاستفادة من هذه الطاقة في العراق الذي يحتل المركز السابع بمعدل سرعة الرياح الملائمة لإنتاج الطاقة في الوطن لعربي، بالإضافة الى الموقع الجغرافي الذي يمتلك السهل الرسوبي المنبسط واستواء سطحية الامر الذي يجعله يتمتع بحركة رياح سريعة ووقوع العراق تحت تأثير الضغط الجوي في فصل الشتاء والمنخفض في فصل الصيف(Hadi, 2024) .

٣- الطاقة الكهرومائية: هي التي تنتج من حركة المياه عند تدفقها من مكان مرتفع الى مكان اكثر انخفاضاً، والتي استغلها الانسان في العصور القديمة كمصدر لتوليد الطاقة كالمطاحن والنواعير المختلفة، وتعد في الحاضر من الطاقات التي يمكن الحصول عليها باستغلال قوة المياه الكامنة في مساقطها سواء كانت طبيعية ام اصطناعية، ومن خصائص الطاقة الكهرومائية هو قلة تكلفة المحطات قياساً بمحطات التوليد الحرارية والنووية والكهربائية، لذا تعد من المصادر الاكثر استثماراً بين مصادر الطاقة المتجددة التي تقدر بنحو ٣٠% من ناتج العالمي في الحصول عليها، كالنرويج التي تحصل على ٩٩% من طاقتها عن طريق الطاقة الكهرومائية، وتنتج سويسرا ما يقارب ٩٥% من طاقتها عن طريق استغلال طاقة المياه (Ibrahim, 2010)، وفي العراق فأن إنتاج الطاقة المتجددة انحصر بإنتاج الطاقة الكهرومائية فقط، والذي انخفض بسبب شحة المياه وعدم اتباع سياسة مائية من

[1] المادة (٩) من قانون وزارة الكهرباء رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٧ تنص على "تقوم الوزارة لغرض الاستثمار في قطاع الكهرباء بما يأتي أولاً: فتح فرص استثمارية أمام القطاع الخاص لتشييد محطات إنتاج جديدة، ثانياً: تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في بناء محطات تعمل على الطاقة المتجددة مع توفير المحفزات الضرورية".

قبل الحومات المتعاقبة لإلزام الدول المجاورة بتزويد العراق بحصة المائية وفقاً للمواثيق الدولية لتصل في عام ٢٠٢٠ الى نسبة (٢٠,٦٨%) والتي كانت تغطي اغلب المناطق الشمالية في العراق عن طريق المحطات الرئيسية (دوكان ودربنديخان)، اي انهما تسهمان بنسبة (٦٩%) من اجمال انتاج الطاقة الكهرومائية في العراق حتى عام ٢٠٠٩، وبالرغم من المميزات البيئية التي تمتع بها تلك المحطات، كطول العمر الإنتاجي وقصر فترة التشغيل، وعدم احتياجها إلى المواد الاحتياطية الا إنه لم يتم لتوسع في استثمارها لعد توفر المياه (Abbas, 2023).

المبحث الثاني

فاعلية الحوافز الضريبية في دعم الطاقة المتجددة

مما لا شك فيه، هو أن الطاقة المتجددة تعد من ابرز القضايا التي تشغل العالم الان بسبب دورها في عملية التنمية الاقتصادية، لذا اخذت بعض الدول تبحث عن المصادر التي يمكن أن تغطي احتياجاتها من الطاقة البديلة، في ظل اتساع نشاط الإنسان وما انتجته العولمة، لذلك بدأت الدول بالاتجاه الى اعتماد الطاقة المتجددة وتطويرها، ومن هذا المنطلق يبرز دور الحوافز الضريبية في كونها من الوسائل الفعالة في حماية البيئة، اذ تتميز بمجموعة من الخصائص التي تشمل عدة نواحي بعضها له علاقة بتطبيق سياسة الاستفادة منها والبعض الاخر يهدف الى توجيه النشاط الاقتصادي بعدة اتجاهات وفق السياسة الاقتصادية للدولة، فالحوافز الضريبية لها مقاييس يجب توافرها لضمان تحقيق الاهداف المنشودة، اذ انها تكون موجه لفئات اقتصادية معينة، ومن اجل بيان مدى فاعلية الحوافز الضريبية ارتئينا تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، المطلب الاول لدور الحوافز الضريبية في حماية البيئة، والمطلب الثاني معوقات نجاح الحوافز الضريبية في دعم الطاقة المتجددة.

المطلب الاول

دور الحوافز الضريبية في دعم الطاقة الصديقة للبيئة

تقرر الدول اعفاء بعض الدخول او الايرادات من الضريبية لغرض تحقيق اهداف معينة ابرزها حماية البيئة استثناءات من مبدأ عمومية الضريبية، اذ ان الاعفاءات التي تقدمها الدول من ابرزها الحوافز الضريبية التي تمثل اعانات سالبة تقدمها الدولة لبعض الاشخاص المستثمرين في النشاطات التي تعتبر مشاريع بيئية، وتعتبر الاعفاء من اكثر الحوافز الضريبية شيوعاً واستخداماً لفاعليتها في تخفيف مستوى التلوث ودعم الطاقة الصديقة للبيئة، عن طريق تأثيرها في تعديل النشاط الاقتصادي لمصادر التلوث عندما يكون التلوث ثمناً، الامر الذي يؤدي بالنهاية الى تخفيف مستوى التلوث لغرض الحصول على تلك الحوافز الضريبية التي تمنح في هذا المجال (Al-Dakhil, 2014)، وذلك بالاستناد الى مبدأ الملوث الدافع الذي يوجب على كل من يلوث البيئة ان يدفع مبلغ مقابل الضرر الذي أحدثه في البيئة بغض النظر عن المصدر او النشاط الذي تسبب في التلوث، وقد ذهب غالبية علماء الاقتصاد سيراً وراء الاقتصادي (بيجو) نحو الأخذ بنوع من الضرائب تسمى بالضرائب البيئية أو الضرائب الخضراء على أساس أن علم الملوث المسبق بان نشاطه الملوث للبيئة سيجعله يدفع ضريبة تقابل الضرر أو الخطر الذي يسببه للبيئة، الامر الذي يجعله يستخدم تقنيات صديقة للبيئة او التحول إلى إنتاجات اخرى لا تلوث ليدفع ضريبة اقل (Al-Dakhil, 2021)، وعلى الرغم من الدور المهم الذي تؤدي الاعفاءات الضريبية في الحفاظ وتحسين البيئة، الا ان هنالك ضرورة لترشيد منح تلك الاعفاءات لغرض الحفاظ على الحصيلة الضريبية التي توثر سلباً في الموازنة العامة للدولة وحجم الايرادات العامة، الا ان هذا النقص في الحصيلة ليس مطلقة اذ يقابله زيادة في الانشطة الصديقة للبيئة مما ينعكس بالإيجاب على خفض تكاليف علاج الاثار التي يسببها التلوث البيئي في موازنة الدولة(Al-Dakhil, 2014) ، وفي ذات السياق فأن العديد من الاتفاقيات الدولية نصت على تطبيق الإدارة المالية وفقاً للاتجاهات الحديثة في سياسة حماية البيئة بالاعتماد على اسلوب فرض الضرائب والرسوم الخاصة بالبيئة وحوافز اخرى نحو حفظ التنوع البيولوجي وفرض ضرائب على استغلال الموارد الطبيعية الى جانب الرسوم المفروضة على الشركات المستخدمة لموارد التنوع البيولوجي، الامر الذي وجد له العديد من التطبيقات ابرزها توجهات الاتحاد الاوربي ودوله التي دعت الى حماية وتحسين البيئة ومقاومة الاحتباس الحراري، وبالتالي انتقلت سياسة حماية البيئة الى العديد من النظم القانونية، وان العراق اكثر دول المنطقة احتياجاً الى الدخول في هذا المجال وتنظيمه(Al-Badrani, 2010) ، ومن هذا المنطلق، فأن دور الحوافز والامتياز الضريبي يمكن ان يلعب دوراً هاماً في دعم المنتجات الصديقة للبيئة ودعماً للإنتاج الوطني، وهذا ما تتبعه معظم الدول التي تمنح في تشريعاتها المالية حوافز وامتيازات لتشجيع المنتجات الصديقة للبيئة(Al-Mufti, 2013) ، وبما ان

التشريعات المالية بصفة خاصة تتجه الى وضع نصوص قانونية تقرر من خلالها الاعفاء لضريبي حسب الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، اذ ان الحوافز الضريبة ليست غاية بذاتها وانما وسيلة لتحقيق اهداف معينه وفقاً للسياسة المالية المتبعة والتي تعتبر اداة لتوجيه وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي(Abbas, 2014) ، وهذا ما اظهرته التجارب الدولية في التفعيل والمحاسبة على التأثيرات البيئية، اذ تقوم بعض الدول بفرض ضريبة بمعدلات عالية نسبياً على الانشطة الملوثة لغرض التقليل منها، او عن طريق منح حوافز ضريبية لتشجيع استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة وفقاً لمبدأ الملوث يدفع ويتم تقليل تكاليف اصلاح الاضرار البيئية في سعر المنتج او الخدمة، اذ ان الضريبة البيئية تحفز المؤسسات للسيطرة على النفايات حتى لا تتحمل تكلفة التخلص منها، كما ان اهمية في خفض الانبعاثات الملوثة والاتجاه الى الابتكار والتجديد في اقتناء الطاقة الصديقة للبيئة، كما هو الحال في فرنسا التي تحدد فرض ضريبة تلوث المياه على أساس وزن المخلفات الملوثة التي يتم صرفها، وفي سويسرا تفرض ضريبة الانبعاثات التي التزمت بها كبقية دول أوروبا بتخفيض انبعاثاتها للغازات وبالأخص من غاز ثاني أكسيد الكربون(Hassan, 2023) .

اما في العراق فنجد ان الموقف التشريعي متذبذب بعض الشيء، اذ نجد في قانون الاستثمار العراقي لسنة ٢٠٠٦، وقانون الاستثمار الخاص بتصفية النفط السنة ٢٠٠٧ (Iraqi Council of Representatives, 2006) (Iraqi Council of Representatives, 2007)، قد نص على التزامات ذات طبيعة بيئية تلزم المستثمر بمراعاة القوانين والضوابط ذات الطبيعة البيئة (Iraqi Council of Representatives, 2007)، في المقابل نجد ان قانون الاستثمار قدم جملة من الاعفاءات بعد الزام المستثمر بالحفاظ على البيئة والالتزام بنظام السيطرة النوعية المعمول بها في العراق والانظمة العالمية المعتمدة، وكان الاجدر بالمشرع النص على الزام المستثمر باستخدام الطاقة الصديقة للبيئة قدر الامكان (Iraqi Council of Representatives, 2006)، وفي ذات السياق، فأن تأسيس وزارة البيئة العراقية في عام ٢٠٠٣، وتشريع قانون وزارة البيئة في عام ٢٠٠٨، كان قد عقد الامل بأنه مشوار مهم في الحفاظ على البيئة والحد من التلوث بعد سنوات من عدم الاهتمام والتجاهل للبيئة العراقية، الا ان الوقع الحالي اثبت عكس ذلك، وبعد صدور قانون حماية وتحسين البيئة الذي نص على استخدام تقنيات الطاقة المتجددة لغرض الحد من التلوث البيئي (Iraqi Council of Representatives, 2009)، فبعد ان القى المشرع التزامات على عاتق المشروع باتجاه الحفاظ على البيئة غاب دور الحوافز الضريبية للأنشطة الاقتصادية التي تلعب دور مهم في تشجيع المشاريع ذات الشأن البيئي بالرغم من وضوح قصد المشرع في استخدام التقنيات التي تعتمد على الطاقة المتجددة للحد من التلوث، وصفوة القول، نرى بإمكان المشرع العراقي النص على بعض الاعفاءات بشكل حوافز ضريبية تستخدم كوسيلة تشجيعية لحماية البيئة في الضرائب المباشرة والغير مباشرة، اذ يمكن اعفاء صاحب الدخل الذي يستخدم جزء من دخلة في شراء تقنيات الطاقة المتجددة، او استثمارها في المجال الصديق للبيئة وايضاً منح اعفاءات على دخل الخبرات المختصين في حماية البيئة بغية جذب الخبرات الأجنبية، مما يسهم في رفع مستوى البيئة النظيفة، اما في جانب الضرائب غير المباشرة فمن الممكن تقديم اعفاء او تخفيض نسبة الضريبة الكمركية في حال استيراد معدات الطاقة المتجددة، وحسن ما توجه اليه بعض اعضاء السلطة التشريعية، باقتراح تخفيض نسبة الضريبية الكمركية على استيراد الواح الطاقة الشمسية ودعم الطاقة المتجددة، والحفاظ على البيئة وتقليل انبعاثات الغازات السامة (Iraqi Council of Representatives, 2024)، وبعدها تم تخفيض نسبة الضريبية الكمركية الى (٥%) على استيراد مستلزمات منظومة الطاقة الشمسية (The General Commission of Costums, 2026).

المطلب الثاني

معوقات نجاح الحوافز الضريبية في دعم الطاقة المتجددة.

تستخدم الضرائب البيئية لتطبيق القواعد القانونية لغرض الحفاظ على البيئة من التلوث، وفي ظل تفاقم ظاهرة التلوث البيئي وتزايد النشاط الاقتصادي، ظهرت اهمية هذه الضرائب لتصبح هاجساً لكثير من الدول بما فيها العراق، وتعتبر الضريبية البيئية من الضرائب التي تنطوي على مجموعة من الإجراءات الجبائية التي تصمم لغرض استيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية لتعزيز الأنشطة المستدامة، فتتخذ من الادوات التحفيزية التي يتم منحها بموجب القانون لكل من يساهم في اعمال لحمايه البيئة، والتي تتخذ أشكالاً متنوعة كالتي ذكرنا ابرزها سابقاً(Ibrahim, 2025) ، وفي

ظل توجه العالم نحو الطاقة المتجددة وترك الطاقة التقليدية واثارها السلبية والتوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة، وكون العراق من البلدان الريعية التي تعتمد على النفط والغاز الطبيعي في انتاج الطاقة، بالإضافة الى عدم وجود توجه حقيقي وسياسات اقتصادية تدعم استخدام مصادر الطاقة المتجددة والابتعاد عن مصادر الطاقة التقليدية لحماية البيئة والمحافظة على ديمومتها لتحقيق التنمية المستدامة(Hadi, 2024) ، ويمكن بيان ابرز المعوقات التي تعيق تطبيق التنمية المستدامة في العراق او التي قد تعرقل التوجه نحو الطاقة المتجددة الصديقة للبيئة، بالاتي:

اولاً: المعوقات التشريعية: تتمثل هذه المعوقات في عدم وجود سياسة واضحة تسير عليها الحكومة لغرض تحقيق التنمية المستدامة، الامر الذي ساهم في عدم الاتجاه الى الطاقة المتجددة والنمو المستدام في نوع من عدم التنظيم وخطوات متعثر في نمو قطاع الاستثمار في هذا الجانب، فضلاً عن غياب الخطط المدروسة من جانب الجهات الحكومية والتنفيذية ذات الصلة بصنع القرار والمؤسسات المالية والمجهزين (Al-Aani, 2021) ،اذ ان التشريعات البيئية العراقية يغلب على نصوصها الطابع الشمولي، إلا أنها تفتقر إلى الآليات التنفيذية التي تضمن تحقيق الأهداف المنشودة وابرزها غياب التشريعات التي تدعم مشاريع الطاقة المتجددة بشكلٍ مباشر، وهو ما يعتبر نقصاً جوهرياً في منظومة التشريعات البيئية العراقية، اذ ان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التطبيق الحازم للتشريعات البيئية بالإضافة الى توفير الدعم القني والمؤسسي للمؤسسات البيئية بما يحقق التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية مع ضرورة تفعيل الدور الرقابي والمحاسبة بغية ضمان عدم مخالفة التشريعات القانونية، اذ تعد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العراق بشكل عام والتحديات البيئية بشكل خاص تفرض ضرورة تعزيز البنية التشريعية لوضع اليات واضحة تعزز وتدعم التوجه نحو الطاقة المتجددة لغرض التقليل من الاعتماد على الوقود الأحفوري للمساهمة في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة(Al-Obaidi, 2023) .

ثانياً: المعوقات الاقتصادية: تبرز اهمية هذه المعوقات في ارتفاع التكلفة الرأسمالية لمشاريع الطاقة المتجددة مع تزايد النفقات الاستثمارية امام المستثمرين الذين يرغبون في الحصول على رأس المال في مدة قصيرة، بالإضافة الى الفرق في سعر تكلفة الطاقة وتسعير بيعها وتذبذب اسعار الوقود وقلة الدعم الذي قد يصب في الجانب السلبي في انتشار قطاع الطاقة المتجددة ونموها، اذ ان العراق يعتمد اعلى الإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة، الامر الذي يجعل الاقتصاد العراقي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسواق العالمية للنفط مما يجعله عرضه للعديد من المخاطر المالية والاقتصادية، وعدم الاستفادة من الايرادات الغير نفطية الا في نسبة قليلة جداً، وكل ذلك يوثر في خفض نسبة النفقات الاستثمارية بشكل كبير والتي ينتج عنها توقف الكثير من المشاريع سيما في مجال انتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة بشكل خاص، كما ان الاستمرار في استيراد الطاقة الكهربائية من الدول المجاورة قد انهك ميزانية وزارة الكهرباء مما جعلها غير قادرة على دعم التوجه نحو الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، لذا يتوجب على الحكومة الاخذ بزمام المبادرة والتوجه نحو الاستثمار في قطاع الطاقة الصديقة للبيئة(Hadi, 2024) ، كما يجب ان تكون الحوافز الضريبية مشابهة لتلك التي تمنحها الدول الاخرى والاستفادة من المعايير الدولية في دعم الطاقة المتجددة، كمعيار الامم المتحدة الذي تضمن المبادرات لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة لضمان الحصول على طاقة نظيفة بأسعار معقولة، بالإضافة الى تطوير التشريعات الوطني التي تدعم الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، وارشادات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والتي نصت على ضرورة ايجاد اطار قانوني لتحفيز الاستثمار في مجال الطاقة وتوفير الدعم المالي للمشاريع الطاقة(Al-Obaidi, 2023) .

ثالثاً: المعوقات التكنولوجية: يمتلك العراق المؤهلات التي تمكنه ليصبح من البلدان الرائدة في مجال الطاقة في النظيفة في الشرق الاوسط، كمصادر الطاقة المتجددة اهمها (الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح)، لكن التحديات التكنولوجية التي تواجه العراق تمثل واحده من اهم المعوقات في مجال استثمار الطاقة النظيفة، اذ يفتقد العراق الى المعدات التقنية التي تحتاجها الطاقة المتجددة ونقص الخبرات الفنية والايدي العاملة في هذا المجال، كما تظهر هذه المعوقات في الكثير من المجالات الاخرى، كالبحث والتطوير التي لايزال بعضها في مرحلة التطوير ولم تصل الى الدرجة النهائية لغرض طرحها في الاسواق، والافتقار الى الخبرات التي تساهم في التصنيع المحلي، بالإضافة الى ضعف الخطط الاستراتيجية والتنفيذ للموازنة بين الفعالية التي تتعلق بتكنولوجيا الطاقة المتجددة واستراتيجية التفعيل، واخرها هو ضعف التمويل والدعم المالي والتي تظهر في عدم توافق الحوافز الضريبية كالإعفاءات الضريبية الكمركية والحوافز

الاخرى التي تدعم القطاع الخاص من خلالها(Al-Aani, 2021)(Hadi, 2024) .

الخاتمة

بعد دراسة الحوافز الضريبية وأثرها في دعم الطاقة المتجددة وفقاً للتشريعات البيئية والضريبية، تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي تهدف الى تحسين الإطار التشريعي للحوافز الضريبية والاعفاءات التي تضمن تسهيل ودعم التوجه نحو الطاقة المتجدد في العراق، وكما يأتي:

اولاً: الاستنتاجات:

١. يمكن للحوافز الضريبية ان تحقق اهدافاً متعددة اذ بات لهذه الوسيلة دور متميز في تحقيق اهدافها في عدة مجالات اهمها حماية البيئة ودعم الطاقة النظيفة.
٢. يواجه العراق معوقات عديدة كالمعرقات التشريعية والاقتصادية والتكنولوجية التي تتعلق في دعم الطاقة المتجددة.
٣. يمكن الاستفادة من التجارب الدولية، كمثال فعالة للتوجه نحو الطاقة المتجددة في لنظام القانوني والاقتصادي.
٤. هناك فراغ تشريعي واضح في القوانين البيئية التي تلزم الجهات الحكومية والجهات الخاصة بالتوجه واستخدام الطاقة المتجددة بالرغم من وجود قوانين بيئية عراقية. ينعكس دور التشريعات البيئة الصارمة والقوية في إلزام ومساعدة الدولة ومؤسساتها للتحول الى بيئة نظيفة بكافة الاشكال، الامر الذي يعتبر حجر الزاوية في اساسيات التنمية المستدامة، بالرغم من ان التوجهات العراقية نحو الطاقة النظيفة ما زلات في طور الولادة الا انها تعد خطوة جدية من الحكومة للتوجه وادارك اهمية التحول نحو تقليل التلوث البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة الاهتمام بالحوافز الضريبية نظراً لأهميتها في مجال حماية وتحسن البيئة.
٢. الاخذ بعين الاعتبار الدور الذي تلعبه الايرادات الضريبية في رفد الخزانة العامة بالإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة، يتوجب على المشرع الضريبية ضرورة توافر الدقة والوضوح عند النص على الحوافز الضريبية من حيث مدتها ونطاقها وشروط تطبيقها.
٣. إصدار قوانين جديدة تكون ملزمة للجهات الحكومية والخاصة بضرورة التركيز على الطاقة المتجددة، مع تحديد أهداف وطنية واضحة.
٤. منح الحوافز الضريبية في الضريبة الكمركية لغرض جذب المستثمرين في مشاريع الطاقة المتجددة بما يعزز من الاقتصاد القومي وتقليل الاعتماد على الوقود الاحفوري.

References

Abbas, A. M. a. H. S. M., 2023. Al-Kafa'a al-iqtisadiya li-masadir al-taqa fi al-Iraq. *Nasaq Journal, Iraqi Association for Educational and Psychological Studies.,* 37(5), pp. 261 - 278.

Abbas, M. I. K., 2014. *Dawr al-dhariba fi himayat al-bi'a / Master's Thesis..* Baghdad: Al-Nahrain University, College of Law.

Abdul-Ridha, K. K. a. A. N. R., 2023. Al-Hawafiz al-dharibiya wa-atharuha 'ala al-hisila al-dharibiya. *Kut Journal of Economics and Administrative Sciences,* 15(46), pp. 114 - 130.

Al-Aani, O. S. N., 2021. *Al-Taqa al-mutajaddida wa-al-tanmiya al-mustadama fi al-qanun al-duwali al-amm.* Beirut: Islamic University of Lebanon, Master's Thesis.

Al-Azzawi, T. H., 2015. *Al-Mas'uliyya al-jinaiya 'an jara'im al-dhaka' al-istina'i: Dirasa muqarina [Criminal liability for AI crimes: A comparative study].* 1st ed. Amman: Dar Al-Thaqafa for Publication and Distribution.

Al-Badrani, Q. H. A., 2010. Al-Tashri' al-mali wa-himayat al-bi'a. *Al-Rafidain of Law Journal,* 12(45), pp. 191 - 220.

Al-Dakhil, A. K. H., 2021. *Al-Maliya al-amma min manthur qanuni.* 1st ed. Beirut: Al-Mu'assasa al-Haditha lil-Kitab.

Al-Dakhil, A. K. H. a. A.-J. S. F. M., 2014. Al-Hawafiz al-dharibiya li-himayat al-bi'a. *Tikrit University Journal for Legal and Political Sciences.,* Issue 21, pp. 179 - 222.

Journal of Economic and Administrative Sciences., 20(3), pp. 33 - 43.

Hadi, A. M. a. A.-Y. A. J., 2024. Al-Taqa al-mutajaddida fi al-Iraq: Al-waqi' wa-al-tahadiyat lil-mudda 2015-2021. *Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences,* 20(30), pp. 33 - 44.

Hassan, A. S., 2023. Al-Hawafiz al-dharibiya wa-dawruha fi tafi'il al-muhasaba an al-ta'thirat al-bi'iya fi al-qita' al-sina'i al-Libi. *Journal for Humanities and Social Sciences, Derna University,* 1(2), pp. 464 - 499.

Ibrahim, B. M., 2025. Mada tatbiq al-dharay'ib al-bi'iya fi qanun al-bi'a al-Iraqi (Muraja'a qanuniya). *Al-Jami'a al-Iraqia Journal,,* 74(6), pp. 871 - 874.

Ibrahim, Q. A.-K., 2010. *Ahmiyat al-naft fi al-iqtisad wa-al-tijara al-duwaliya.* 1st ed. Damascus: Syrian General Organization of Books.

Iraq Republic Constitution, 2005. *Constitution of 2005, Article 28.* s.l.:s.n.

Iraqi Council of Representatives, 1982. *Iraqi Income Tax Law No. 113 of 1982, Article 7, Para. 13.* Baghdad: Al-Waqa'i' Al-Iraqiya.

Iraqi Council of Representatives, 2006. *Investment Law No. 13 of 2006.* Baghdad: Al-Waqa'i' Al-Iraqiya, Issue 4031.

Iraqi Council of Representatives, 2006. *Investment Law No. 13 of 2006, Article 17.* Baghdad: Al-Waqa'i' Al-Iraqiya, Issue 4031.

Iraqi Council of Representatives, 2006. *Iraqi Investment Law No. 13 of 2006 Article 15.* Baghdad: Al-Waqa'i' Al-Iraqiya.

Al-Jabbara, H. N. S., 2012. *Istikhdamat al-taqa al-mutajaddida (al-shamsiya wa-tāqat al-riyāḥ) fi muhafadhat janub al-Iraq: Dirasa fi jughrafiyat al-taqa.* Basrah: University of Basrah, Faculty of Arts, Master's Thesis.

Al-Jamal, S. H., 2013. *Huquq irtifaq al-taqa al-shamsiya.* Panha, Panha University, 21st Annual Conference on Energy and Economy.

Al-Mufti, H. N. A., 2013. Siyasat al-imtiyazat wa-al-hawafiz al-dharibiya wa-tatbiqatuha fi al-janib al-iqtisadi wa-al-tashri'at al-Iraqi. *Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Kirkuk University,* 2(6), pp. 217 - 258.

Al-Obaidi, S. A. A. a. A.-J. B. S., 2023. Dawr al-tashri'at al-bi'iya al-Iraqiya fi da'm al-taqa al-mutajaddida wafqan lil-ma'ayir al-duwaliya. *Al-Bayan University Journal for Legal Studies and Research,,* 4(1), pp. 676 - 695.

Al-Sayegh, N. A. a. A.-I. A. A., 2025. Al-Hawafiz al-dharibiya wa-atharuha fi tabanni al-muntajat al-sadiqa lil-bi'a al-mustadama: Dirasa tatbiqiya fi sharikat al-Aman lil-taqa al-mutajaddida. *Iraqi Journal of Economic Sciences,* Issue 85, pp. 389 - 399.

Al-Zubaidi, A. A. J., 2005. *Wi'a' dharibat al-dakhl fi al-tashri' al-Iraqi.* Mosul: University of Mosul.

Al-Zubaidi, A. A. J., 2008. *Al-I'fa'at min dharibat al-dakhl.* 1st ed. Amman: Dar Al-Hamed.

Hadi, A. M. a. A.-Y. A. J., 2024. Al-Taqa al-mutajaddida fi al-Iraq: Al-waqi' wa-al-tahadiyat lil-mudda 2015-2021. *Al-Ghary*

Iraqi Council of Representatives, 2007. *Investment Law for Crude Oil Refining No. 64 of 2007.* Baghdad: Al-Iraqiya, Issue 4062.

Iraqi Council of Representatives, 2009. *Law of Protection and Improvement of the Environment No. 27 of 2009, Article 9 / Fourth.* Baghdad: Waqa'i' Al-Iraqiya, Issue 4142.

Iraqi Council of Representatives, 2017. *Iraqi Ministry of Electricity Law No. 53 of 2017.* Baghdad: Al-Waqa'i' Al-Iraqiya, Issue 4470.

Iraqi Council of Representatives, 2024. *Parliamentary request submitted to the Speaker of the Iraqi Council of Representatives, No. 863.* Baghdad: Official Correspondence.

Murad, K. I., 2019. *Dawr al-siyasa al-dharibiya fi tashji' al-istithmar fi al-Iraq.* 1st ed. Baghdad: Maktabat al-Qanun al-Muqarin.

Ramadan, M. R. I. a. A.-S. A. J., 1988. *Al-Taqa al-mutajaddida.* 2nd ed. Ramallh : Dar al-Shuruq.

Salih, M. A., 2021. *Al-Taqa al-mutajaddida wa-siyasat al-taqa al-kahruba'iya fi al-Iraq.* 1st ed. aghdad: Al-Bayan Center for Studies and Planning.

Talbi, M. a. S. M., 2008. Ahmiyat al-taqa al-mutajaddida fi himayat al-bi'a li-ajl al-tanmiya al-mustadama: Ardh tajribat Almania. *Al-Bahith Journal,* 6(6), pp. 201 - 211.

Tayyeb, J. a. B. K., 2019. Amn al-taqa fi al-siyasa al-siniya bayna al-taqat al-ahfuriya wa-al-taqat al-mutajaddida. *Al-Haqiqa Journal for Social and Human Sciences,* 18(1), pp. 516 - 542.

The General Commission of Costums, 2026. *Iraqi News Agency (INA).* [Online] Available at: https://ina.iq/ar/local/255700-.html [Accessed 23 February 2026].

Wikipedia, 2024. *Wikipedia.* [Online] Available at: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8 [Accessed 21 February 2026].

المصادر والمراجع

اولاً: الكتب

١. د. احمد خلف حسين الدخيل، المالية العامة من منظور قانوني، ط١، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠١٩.
٢. د. خيري ابراهيم مراد، دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار في العراق، ط١، مكتبة القانون المقارن، ٢٠١٩.
٣. د. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الاعفاءات من ضريبة الدخل، ط١، دار الحامد، عمان ،٢٠٠٨.
٤. د. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النِّفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠.
٥. د. محمد أحمد صالح، الطاقة المتجددة وسياسات الطاقة الكهربائية في العراق، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢١.
٦. د. محمد رأفت إسماعيل رمضان ود. علي جمعان الشكيل، الطاقة المتجددة، ط٢، دار الشروق ١٩٨٨.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

❖ **الرسائل**

١. حيدر ناصر شداد الجبارة، استخدامات الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) في محافظات جنوب العراق دراسة في جغرافية الطاقة، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٢.
٢. عثمان سعد نجم العاني، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية في لبنان، ٢٠٢١.

٣. محمد ابراهيم خضير عباس، دور الضريبة في حماية البيئة، رسالة ماجستير جامعة النهرين كلية الحقوق، ٢٠١٤.

❖ **الاطاريح**

د. عبد الباسط على جاسم الزبيدي، وعاء ضريبة الدخل في التشريع العراقي، اطروحة دكتوراه جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

ثالثاً: البحوث

١. د. أحمد خلف حسين الدخيل ود. شيماء فارس محمد الجبر، الحوافز الضريبية لحماية البيئة، بحث في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ع٢١، س٦، ٢٠١٤.
٢. د. أمباركة سالم حسن، الحوافز الضريبية ودورها في تفعيل المحاسبة عن التأثيرات البيئية في القطاع الصناعي الليبي، بحث في مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ١، ع٢، ٢٠٢٣.
٣. د. بيان محمد ابراهيم، مدى تطبيق الضرائب البيئية في قانون البيئة العراقي (مراجعة قانونية)، بحث في مجلة الجامعة العراقية، (٧٤-٦)، ٢٠٢٥.
٤. حيدر نجيب احمد المفتي، سياسة الامتيازات والحوافز الضريبية وتطبيقاتها في الجانب الاقتصادي والتشريعات العراقية، بحث في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج ٢، ع ٦، ٢٠١٣.
٥. خضر كريم عبد الرضا ود. نضال رؤوف احمد، الحوافز الضريبية وأثرها على الحصيلة الضريبية، بحث في مجلة الكوت للاقتصادية والعلوم الادارية، ع٤٦, مج ١٥، ٢٠٢٣.
٦. سالم أنور احمد العبيدي و. بشير سبهان الجبوري، دور التشريعات البيئية العراقية في دعم الطاقة المتجددة وفقاً للمعايير الدولية، بحث في مجلة جامعة البيان للدراسات والبحوث القانونية، مج ٤، ع١، ٢٠٢٥.
٧. د. سمير حامد الجمال، حقوق ارتفاق الطاقة الشمسية، المؤتمر السنوي الحادي والعشرين الطاقة بين القانون الاقتصاد، ٢٠١٣.
٨. د. طيب جميلة وبونعامة خميس مليانة، أمن الطاقة في السياسة الصينية بين الطاقات الأحفورية والطاقات المتجددة، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، مج١٨، ع١، ٢٠١٩.
٩. علي محمود هادي و د. احمد جاسم الياسري، الطاقة المتجددة في العراق: الواقع والتحديات للمدة ٢٠١٥-٢٠٢١، بحث في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مج٢٠، ع٣، ٢٠٢٤.
١٠. علي مهدي عباس، صفاء مطر حريب، الكفاءة الاقتصادية لمصادر الطاقة في لعراق، بحث في مجلة نسق الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية، مج ٣٧، ع٥.
١١. د. قيس حسن عواد البدراني، التشريع المالي وحماية البيئة، بحث في مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، مج١٢، ع٤٥، ٢٠١٠.
١٢. محمد طالبي ومحمد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، عرض تجربة ألمانيا، مجلة الباحث، القاهرة، ع٦، ٢٠٠٨.
١٣. د. نغم علي الصائغ و د. احمد عبد الحسن كحيط الابراهيمي، لحوافز الضريبية وتأثيرها في تبني المنتجات الصديقة للبيئة المستدامة: دراسة تطبيقية في شركة الأمان للطاقة المتجددة، بحث في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ملحق١، ع٨٥، حزيران ٢٠٢٥.

رابعاً: الدساتير والقوانين.

دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
١. قانون ضريبة الدخل العراقي رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢.
٢. قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.
٣. قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٧.
٤. قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩.
٥. قانون وزارة الكهرباء رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٧.

خامساً: المواقع الالكترونية

١. اعلان هيئة الكمارك عن نسبة التعرفة الكمركية على استيراد مستلزمات منظومة الطاقة الشمسية، على الرابط الالكتروني: https://ina.iq/ar/local/255700-.html ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/٢/٢٣.
٢. الطاقة الشمسية في الإمارات العربية المتحدة، من مواقع الانترنت ويكيبيديا، عبر الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8 ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٦/٢/٢١.

طلب نيابي مقدم الى رئيس مجلس النواب العراقي بالعدد ٨٦٣ بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢١.